«الشال» أكد أن هذا الانكماش هو الأعلى إقليميا وموازنتها العامة تحقق عجزاً قياسياً بعد استنزاف سائل احتياطها العام

الاقتصاد الكويتي انكمش بنحو 9.9 % في عام 2020

تناول تقرير الشال الأسبوعي عددا من الموضوعات والقضايا الاقتصادية والمالية المهمة، وتضمنت هذه الموضوعات: مؤشر الاقتصاد الكلي، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أداء بورصة الكويت - يونيو 2021، ونتائج بنك وربة - الربع الأول 2021، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير:

1. مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

يختلف الناس فيما بينهم حول القضايا العامة، والاختلاف، مهما بلغت تكاليفه، تظل أقل من تكاليف بلد الرأي الواحد، ففي ثمانينات القرن الفائت، سقطت دول الرأي الواحد في أوروبا، واستقرت ونهضت دول الآراء المتعددة، وتفككت دول الرأي الواحد إلى دويلات، واتحدت دول منشطرة تحت راية الديمقراطية، ولا يحتاج نموذجا كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى تعليق.

ما لا يفترض الخلاف حوله، هو، إن أثبتت التحاليل والاشعات وجود مرض حقيقي، والتهى أهل المريض بخلافات، وإن مستحقة، تاركين المريض عرضة لاستفحال مرضه، وهو خطأ لا يمكن تعويضه. ذلك للأسف حال الكويت، لا أحد يريد، بوعي وإخلاص، قراءة كشف أشعتها وتحاليلها، والدعوة الصادقة إلى جمع أهلها لإنقاذها أولا، ثم الاستمرار بخلافاتهم المستحقة ما شاءوا، وفرص النجاة للبلد تتضاءل بمرور الزمن من دون إجراء جراحي.

كشف الأشعات والتحاليل للكويت، يذكر وبالأرقام القاطعة، بأن اقتصادها الحقيقي انكمش بنحو 9.9 % في عام 2020، وهو الانكماش الأعلى في إقليمها، وربما من الأعلى عالمياً، وموازنتها العامة تحقق عجزاً قياسياً بعد استنزاف سائل احتياطها العام، وأوقفت الإضافة وبدأت السحب غير المباشر من احتياطي الأجيال القادمة. البطالة المقنعة أكثر من نصف عمالة القطاع العام الذي يوظف 81 % من عمالة مواطنيها، ومثلهم ينتظر الدور، في زمن باتت فيه أقصى الطموحات هي أن يغطي ارتفاع أسعار النفط بضعة أشهر لسداد الرواتب والأجور. وبسبب ما تقدم وغيره، تتعرض البلد لانحدار في تصنيفاتها الائتمانية بما يرفع تكاليف التمويل على الدولة حال لجوئها إلى الاقتراض، ويرفعها أيضاً على القطاع الخاص، وحتى إن تحقق حلم الحكومة في الاقتراض، ليست هناك ضمانة لعدم شراء استمرارها بهدر تلك الأموال في شراء الولاءات. والكويت الأولى في محيطها الخليجي إدماناً على النفط، والأخيرة أو قبل الأخيرة في مستوى التعليم ومدركات الفساد ومستوى بناها التحتية، وأكثرها بيروقراطية عقيمة. ومؤخراً، ورغم الصرف على كيان لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حقق عام 2020 نزوحاً لرأس المال الأجنبي المباشر بنحو 319 مليون دولار أمريكي. وخلال الأسبوع قبل الفائت، وفي سابقة لم تحدث من قبل، وبمعرفة كل ما سبق من أمراض، تم تمرير أكبر حجم إنفاق لموازنة عامة في الكويت وبرصيد أكثر من 23 مليار دينار كويتي، وبجلسة واحدة، وبحكومة صوتت واقفة على حواف قاعة عبد الله السالم، مقدمة أهمية احتلال كراسيها على مصير بلد.

والأسبوع الفائت، ناقش مجلس الوزراء "الحالة المالية للبلد"، واستعرض النمو القياسي لقيمة وربما أداء احتياطي الأجيال القادمة، وهو أمر طيب ويستحق القائمون على إدارته كل التقدير والشكر، ما هو غير طيب، هو إعلانه عن ارتياحه للملاءة الاقتصادية للدولة. المحزن، أن مجلس الوزراء لا يفرق بين الملاءة المالية والتي تعني توفر الموارد، وبين الملاءة الاقتصادية التي تعني حصافة إدارتها لتحقيق عائد اقتصادي، مثل نمو موجب متفوق، وخلق فرص عمل مستدامة، وفوائض أو توازن الموازين الداخلية والخارجية.. إلخ. ويكفي واحد من المؤشرات السابق ذكرها للإطاحة بحكومة أو دعوة لانتخابات نيابية مبكرة. والموارد نعمة، قد يؤدي سوء توظيفها وتحويلها إلى نقمة، وفنزويلا المالكة لأكبر احتياطي نفط تقليدي في العالم، أصبحت في وضع مأساوي، لأنها أساءت توظيف وإدارة مواردها الضخمة، وأهملت في الماضي القريب قراءة وفهم مؤشرات أداء اقتصادها، وعلينا التنبه مبكراً، لخطورة غير مسبوقة تعكسها مؤشرات أداء الاقتصاد، ويفترض في مجلس الوزراء، إعلان عدم ارتياحه وتخوفه من وضع البلد الاقتصادي، ورؤاه لعلاجه.

2. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

موقع مضيء أخر هو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تتقدم باستمرار في جودة خدمة متقاعديها، ولكنها تتقدم بشكل لافت في كفاءة وأمانة وإدارة صناديقهم التقاعدية، والشق الأخير هام جداً لضمان استقرارهم المستقبلي في زمن تتضخم فيه مديونية الحكومة لها وتعجز عن السداد المنتظم لمستحقاتها. وفي بيان صحفي يخلو من ادعاء تحقيق انجاز ضخم، تذكر المؤسسة بأن أصول محفظتها الاستثمارية نمت بنحو 21 % أو نحو 23.1 مليار دولار أمريكي لتبلغ 133.7 مليار دولار، أو ما يعادل نحو 40.4 مليار دينار.

وتتبنى المؤسسة استراتيجية معلنة أسوة بصندوق التقاعد النرويجي، والتوزيع النسبي بين الأسهم وغيرها أمر قابل للتغيير وفقاً لتطورات أوضاع الاقتصادات الكلية ووفقاً لتقييم مخاطر أسواق الأسهم. ذلك واضح فيما ذكرته في بيانها الصحفي، فلديها 100 محترف كويتي مسئوليتهم الإدارة والمتابعة، ويساندهم فريق الإدارة التنفيذية، ولجنة استثمار، والهدف كما هو مذكور، تحقيق أعلى عائد، ولكن محكوم بمستوى مخاطر مقبولة. وحققت المؤسسة مستوى عائد قياسي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 بلغ 16.5 %، وإلى جانب حصافة الإدارة وتوظيف أفضل شركات إدارة الأموال، ينسبون هذا الأداء المتميز إلى عاملين إضافيين. الأول هو الأداء المتميز لأسواق العالم المالية في زمن الجائحة، وذلك قد لا يدوم، والثاني هو الارتقاء بحجم الأموال الموظفة عن طريق الخامل منها، من نحو 41.2 % في نهاية مارس 2016، إلى أقل من 4 % في نهاية مارس 2021. ذلك يعني أن المؤسسة وبقرار، تخطت حقبة الخوف من اتخاذ قرارتها الاستثمارية بعد فضائح فساد تلك الاستثمارات في السابق.

وليس مطلوباً من المؤسسة أن تراهن على مثل هذا المستوى من العوائد في المستقبل، ولا حتى الصندوق النرويجي يفعل، فبعد كل ارتفاعات كبيرة للأصول المالية في العالم، تأتي حقبة تصحيح، ويبدو من البيان بأنهم يعون ذلك الاحتمال. ما هو مهم في كل ما تقدم، هو استخلاص دروس النجاح، فالمؤسسة وضعت استراتيجية استثمار بالأرقام والنسب، ووظفت قدرات بشرية مواطنة لتولي تفاصيل إدارتها، وتعرف بأن هناك تناسبا طرديا بين العائد والمخاطر، لذلك لم تتخلى عن الحذر. الأهم، بأن الأموال المتاحة للمؤسسة هي نفس الأموال، ما صنع الفارق بين ماضيها وحاضرها، هو تغيير موفق في إدارتها بفريق يتحلى بالمهنية والأمانة، ولو اسقطنا ذلك التغيير الموفق على مجلس الوزراء، وعلى المؤسسات العامة الأخرى، سنرى الكويت مختلفة، وأفضل، في المستقبل.

3. أداء بورصة الكويت - يونيو 2021

كان أداء شهر يونيو مختلطاً مقارنة بأداء شهر مايو، أداء أدنى مقاساً بانخفاض معدل قيمة التداول اليومي، وأفضل في الأداء الإيجابي لجميع مؤشرات الأسعار. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 2.9 % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 2.6 %، وارتفع أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 2.8 %، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 2.4 %.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في يونيو مقارنة بسيولة مايو لأن عدد أيام العمل أعلى، حيث بلغت السيولة نحو 1.422 مليار دينار مرتفعة من مستوى 1.377 مليار دينار لسيولة شهر مايو. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يونيو نحو 64.6 مليون دينار، أي بانخفاض بنحو 10.9- % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر مايو البالغ 72.5 مليون دينار. وبلغ حجم سيولة البورصة في النصف الأول من العام الجاري "أي في 122 يوم عمل" نحو 6.470 مليار دينار، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 53 مليون دينار، مرتفعاً بنحو 47.2 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2020 البالغ نحو 36 مليون دينار، وكان الربع الثاني من العام السابق منها بداية أزمة الجائحة، ومرتفعاً أيضاً بنحو 19.3 % إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2020 البالغ نحو 44.4 مليون دينار كويتي.

ولا تزال توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 3 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.5 % فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2.2 % من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 18.8 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر يونيو 2021، فكان كالتالي:

السوق الأول (25 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 824.1 مليون دينار أو ما نسبته 58 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته (12 شركة) على 84 % من سيولته ونحو 48.7 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 16 % من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 8 شركات ضمنه على نحو 74 % من سيولته. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 63.4 %.

السوق الرئيسي (140 شركة)

حظي بنحو 597.2 مليون دينار أو نحو 42 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 82.2 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 17.8 % من سيولته. ووحده الزمن سوف يعمل على غربلة الشركات المدرجة غير السائلة، وخيارها يظل ما بين زيادة سيولتها أو انسحابها. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة التداولات خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 36.6 %.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تحسناً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي لما مضى من العام الجاري مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2020، حينها كان نصيب السوق الأول 83.6 % تاركاً 16.4 % لسيولة السوق الرئيسي، وذلك تطور جيد إن استمر.

4. نتائج بنك وربة - الربع الأول 2021

أعلن بنك وربة عن نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك "بعد خصم الضرائب" بلغ نحو 2.78 مليون دينار، بارتفاع مقداره نحو 698 ألف دينار ونسبته 33.5 %، مقارنة بنحو 2.08 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2020. ويعود السبب في ارتفاع صافي الأرباح، إلى ارتفاع الربح التشغيلي بقيمة أعلى من ارتفاع جملة المخصصات. إذ ارتفع الربح التشغيلي للبنك "قبل خصم المخصصات" بنحو 5.3 مليون دينار أي بنسبة 69.3 %، فيما ارتفعت جملة المخصصات بنحو 4.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 83.9 %.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 5.5 مليون دينار أو بنحو 38.5 %، وصولاً إلى نحو 19.7 مليون دينار مقارنة مع نحو 14.2 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2020. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات استثمار بنحو 3.3 مليون دينار، وصولاً إلى 6.2 مليون دينار مقارنة بنحو 2.9 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي إيرادات تمويل بنحو 294 ألف دينار وبنسبة 2.5 %، وصولاً إلى نحو 11.44 مليون دينار مقارنة مع نحو 11.73 مليون دينار. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 194 ألف دينار أو ما نسبته 2.9 %، وصولاً إلى نحو 6.78 مليون دينار مقارنة مع نحو 6.59 مليون دينار، نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.4 %، بعد أن كانت عند نحو 46.3 %. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 4.6 مليون دينار وبنسبة 83.9 % كما أسلفنا، لتبلغ نحو 10 مليون دينار مقارنة بنحو 5.4 مليون دينار. وانخفض هامش صافي الربح إلى نحو 14.1 % للأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي مقارنة بنحو 14.7 % للفترة نفسها من العام السابق، وذلك بسبب ارتفاع صافي الأرباح بنسبة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل انخفاضاً بلغ قدره 59.1 مليون دينار ونسبته 1.7 %، ليصل إلى نحو 3.416 مليار دينار مقابل 3.475 مليار دينار في نهاية عام 2020. في حين ارتفع إجمالي الموجودات بنحو 184.6 مليون دينار أو بنحو 5.7 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 حين بلغ 3.231 مليار دينار. وانخفض بند مدينو التمويل بنحو 64.9 مليون دينار أي نحو 2.6 %، وصولاً إلى نحو 2.432 مليار دينار (71.2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.497 مليار دينار (71.9 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2020، بينما ارتفع بنحو 3.7 % أو نحو 86 مليون دينار، مقارنة بنحو 2.346 مليار دينار (72.6 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2020. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 87.7 % مقارنة بنحو 85 %. وانخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 37.6 مليون دينار أي بنسبة 33.8 %، وصولاً إلى نحو 73.4 مليون دينار (2.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 111 مليون دينار (3.2 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2020، وانخفض بنحو 77.6 مليون دينار وبنسبة 51.4 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020، حين بلغ نحو 151 مليون دينار (4.7 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 59.2 مليون دينار أي ما نسبته 1.9 %، لتصل إلى نحو 3.136 مليار دينار مقارنة بنحو 3.195 مليار دينار بنهاية عام 2020. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 176.1 مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت 5.9 %، عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام الفائت حين بلغت 2.960 مليار دينار. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 91.8 %، بعد أن كانت نحو 91.6 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 5.5 % مقارنة بنحو 4 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 7.1 % مقارنة بنحو 5.6 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.32 % مقارنة بنحو 0.26 %. وارتفعت ربحية السهم الواحد الأساسية والمخففة للبنك (EPS) إذ بلغت نحو 0.20 فلس مقارنة بنحو 0.26- فلس للربع الأول من عام 2020، والأداء السالب لذلك الربح جاء بسبب استثنائي، فخلال الفترة قام البنك بخصم أرباح مدفوعة عن الصكوك الدائمة. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.8 ضعف مقارنة بنحو 1.5 ضعف.

البطالة المقنعة أكثر من نصف عمالة القطاع العام الذي يوظف 81 % من الأيدي العاملة الوطنية ومثلهم ينتظر الدور

الكويت الأولى في محيطها الخليجي إدمانا على النفط والأخيرة في مستوى التعليم ومدركات الفساد ومستوى بناها التحتية

عام 2020 شهد نزوحا لرأس المال الأجنبي المباشر بنحو 319 مليون دولار

تم تمرير أكبر حجم إنفاق لموازنة عامة برصيد أكثر من 23 مليار دينار في جلسة واحدة وبحكومة صوتت واقفة على حواف القاعة

البيان	2021/03/31 (ألف دينار كويتي)	2020/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير نقطة	التغير %
مجموع الموجودات	3,416,125	3,231,501	184,625	%5.7
مجموع المطلوبات	3,135,995	2,959,941	176,057	%5.9
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	205,765	195,197	5,565	%4.4
مجموع الإيرادات التشغيلية	19,697	14,217	5,450	%38.5
مجموع المصروفات التشغيلية	6,750	6,556	194	%2.9
المخصصات	10,005	5,439	4,564	%83.9
الضرائب	132	108	24	%22.2
صافي الربح	2,782	2,084	698	%33.5
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%0.32	%0.26		
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%5.5	%4.0		
**العائد على معدل رأس المال	%7.1	%5.6		
ربحية السهم الواحد (فلس)	0.20	-0.26	0.46	%176.9
قفل سعر السهم (فلس)	237	193	44	%22.8
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	-	-		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.5	1.5		

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2021 على أساس سنوي"تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2020 و31 مارس 2021"

مجلس الوزراء لا يفرق بين الملاءة المالية والتي تعني توفر الموارد والملاءة الاقتصادية التي تعني حصافة إدارتها لتحقيق عائد اقتصادي

"التأمينات" تتقدم باستمرار في جودة خدمة متقاعديها وأصول محفظتها الاستثمارية بلغت 133.7 مليار دولار

أداء شهر يونيو لبورصة الكويت جاء مختلطا مقارنة بمايو وأفضل في الأداء الإيجابي لجميع مؤشرات الأسعار

2.78 مليون دينار صافي أرباح بنك "وربة" بعد خصم الضرائب" بارتفاع مقداره 698 ألفا مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي

بنك برقان يقدم خدمة توصيل «العيادي» لعملاء «بريمير» مجاناً

أعلن بنك برقان عن تقديم خدمة توصيل "العيادي" مجاناً لعملاء باقة بريمير المصرفية، وذلك بالتعاون مع شركة "قبله" لخدمات "الكونسيرج"، حيث تتضمن الخدمة توصيل الفئات النقدية التي يرغب العملاء في الحصول عليها إلى المكان الذي يتم تحديده سواء المنزل أو مكان العمل بهدف تجنيبهم عناء الازدحام وزيارة فروع البنك لاستلام العيادي. يمكن الحصول على هذه الخدمة عن طريق الاتصال و الحجز على الرقم 22317755 أو عن طريق ارسال بريد إلكتروني عبر: premier@qiblah.com.kw ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الرابعة مساءً علماً بأن هذه الخدمة متوفرة من 04 يوليو حتى 12 يوليو 2021.

ويهدف ايضا تعاون بنك برقان مع شركة "قبله" على تقديم مجموعة واسعة من خدمات "الكونسيرج" المتميزة لعملاء باقة بريمير المصرفية التي تلائم احتياجات عملائه اليومية والتي تضم أكثر من 20 خدمة حصرية منها خدمات تنظيم حجوزات السفر والتوصيل من وإلى المطار والمساعدة في استخراج تأشيرات الدخول للدول (الفيزا) وخدمات شراء وتوصيل الهدايا، بالاضافة إلى خدمات التوصيل السريع وخدمات حجز تذاكر المباريات والحفلات وخدمة دفع الرسوم المدرسية للأبناء وتأجير الليموزين للمناسبات وخدمة توفير العمالة المنزلية وخدمة حجوزات المطاعم وغيرها. وتعد خدمة "بريمير كونسيرج واحدة" من باقة المزايا والخدمات المتنوعة التي يحرص البنك على ابتكارها وتطويرها لتوفر أعلى معايير التميز لعملاء باقة بريمير المصرفية.

"العيادي" يوصلها "برقان" مجانا